افتتح معرض «إفرست العقاري»

السفير المصري: 15 مليار دولار حجم الاستثمارات الكويتية

طارق عرابي

قال السفير المصري في الكويت ياسر عاطف إن الاستثمارات الكويتية في مصر بلغت 15 مليار دولار لتأتي في المرتبة الثالثة عربيا.

وأضاف في تصريحاته للصحافيين عقب افتتاحه معرض افرست العقاري المصري الدولي مساء أمس الأول ان الارقام المعلنة لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر دون الاستثمار في مجال النفط والغاز قد تبدو قليلة وتصل الى نحو 3 مليارات دولار، لكن الواقع يشير إلى أنها أكبر من ذلك بكثير، خاصة إذا ما أضيف لها استثمارات النفط والخاص ما يرفعها إلى 15 مليار دولار.

وأكد ان الدولة المصرية حريصة على جذب الاستثمارات الكويتية والعمل على تذليل أي عقبات تواجه المستثمرين الكويتيين، وان هناك رقابة مشددة من الجانب المصري والجانب الكويتي على جميع المشاريع المعروضة في معارض العقار والشركات المشاركة لمنع أي تلاعب أو غش.

وأشار إلى أن التنمية العقارية هي احد روافد التنمية التي يعمل عليها أبناء مصر في الخارج من منظمي المعارض ومن المستثمرين المصريين لعرض فرص الاستثمار المتاحة بشكل جيد للمصريين والكويتيين، وأن قطاع التنمية العقارية قطاع مهم لنمو الاقتصاد المصري لما يتمتع به من مزايا وما يتيحه من فرص عمل لأعمال مساندة لقطاع العقار. وقال ان مصر تعمل في الوقت الراهن على التنمية في جميع القطاعات سواء العقاري او الصناعي او الزراعي، وهناك العديد من المشروعات الكبرى في هذه القطاعات، بالاضافة الى العمل على تطوير الخدمات في عدة قطاعات، منها البنوك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفاد بأن الفرص الاستثمارية في مصر كبيرة والآمال معقودة على نمو الاقتصاد المصري، لاسيما ان التنمية السياحية في تطور مستمر وخير دليل على ذلك المشروعات السياحية المعروضة خلال المعرض سواء في الساحل الشمالي أو غيره من المناطق الأخرى. وعن الجديد في معرض العقار المصري لفت السفير المصري الى ان المعرض يطرح خيارات كثيرة ومتنوعة ويناسب مختلف الشرائح حيث تبدأ الاسعار من وحدات عقارية بمبلغ 300 الف جنيه ومشاريع اخرى بملايين الجنيهات.

السفير المصري ياسر عاطف خلال قص شريط افتتاح معرض العقار المصري (أنور الكندري)

نعمل على جذب وتسهيل الاستثمارات الكويتية في مصر

رقابة على المشاريع المشاركة في المعارض العقارية

عنبة: المعرض فرصة كبيرة لشراء العقارات في مصر

واشار الى ان اسعار العقار في زيادة مستمرة والمستهلك لديه الفرصة حاليا للربح اليوم قبل غد، وان هناك ضرورة للاستمرار في الاهتمام بالمشروعات العقارية المناسبة للشباب خصوصا في مقتبل العمر، والآن تعد الفرصة مناسبة للعمل في مشروعات الاسكان المتوسط ولمحدودي الدخل، حيث توجهت الدولة مؤخرا لبناء مشاريع لهذه الشرائح، بالإضافة لمشاريع تطوير العشوائيات وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

وأوضح ان القطاع العقاري من اهم العقارات التي بها استثمارات كويتية كبيرة ليس في مصر فقط ولكن في العالم كله، مبينا وجود شركات كويتية كبيرة تعمل في هذا المجال والذي هو من المجالات التي تدعم وتؤكد على عمق العلاقات المصرية ـ الكويتية.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة شركة إفرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبة إن المعرض وفي دورته الحالية يجمع مجموعة كبيرة من الشركات العقارية المعروفة والكبيرة في السوق المصري، والتي أتت إلى الكويت لتعرض أفضل مشاريعها العقارية العملاقة والتي تناسب الشرائح كافة.

وكشف أن معارض الشركة تحظى بإقبال كبير من قبل الزوار والمهتمين بالشأن العقاري المصري من كويتيين ومصريين، متوقعا أن يزداد عدد الزوار خلال دورة المعرض الحالية بسبب الكم الكبير من العروض التي تقدمها الشركات المشاركة في المعرض سواء من ناحية الأسعار أو المشاريع.

وبين ان الشركات المشاركة في المعرض تطرح مجموعة واسعة من شقق التمليك التي تناسب الشرائح كافة وفي أفضل المدن الجديدة والمحافظات منها القاهرة والاسكندرية والساحل الشمالي، وكذلك القلل والشاليهات والاراضي الاستثمارية السكنية والتجارية. وبين أن «افرست» استطاعت استقطاب أفضل الشركات العقارية المصرية تحت سقف واحد ليكون خيار المستثمر العقاري بين يديه ويحدد من خلاله الاستثمار العقاري الذي يرغبه.

وأضاف: «المشاريع المطروحة خلال الدورة الحالية للمعرض مبهرة وجيدة منها مشاريع في التجمع الخامس والشروق والمعادي والساحل الشمالي والدلتا ومرسى علم والعين السخنة وشرم الشيخ و6 أكتوبر والاسكندرية ومناطق كثيرة».

خلال مشاركته في مؤتمر مجلس الشؤون الخارجية الأميركي

الجابر: حريصون على استكشاف مصادر جديدة للدخل

كونا: أكد المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر حرص الكويت على دفع عجلة التنمية في البلاد من خلال تنويع مصادر الدخل الاقتصادي واستكشاف مصادر جديدة في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات سياسية «مستمرة» يصاحبها انخفاض في أسعار النفط.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الشيخ مشعل عقب مشاركته في مؤتمر نظمه مجلس الشؤون الخارجية الأميركي في نيويورك بمشاركة خبراء أجانب من القطاعين العام والخاص ناقشوا خلاله استراتيجيات تطوير اقتصاد دول الخليج ومنها الكويت.

وقال الشيخ مشعل الجابر إن الكويت اتخذت خطوات إيجابية لتطوير وتحرير اقتصادها ومنها تمرير قوانين اقتصادية مرنة تشجع على جعل الكويت وجهة استثمارية جاذبة الى جانب اعتماد مبدأ الشفافية.

وذكر ان المشاركين في المؤتمر قدموا لمحة عن البيئة السياسية والاقتصادية الحالية في منطقة الخليج والفرص المتاحة لتعزيز النمو الاقتصادي الى جانب أبرز التحديات.

واكد ان ابرز ما تضمنته خطة التنمية الكويتية في إطارها التنظيمي والقانوني إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي تعنى بجذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار «المربح» في الكويت وخلق بيئة اقتصادية تنافسية.

د.مشعل الجابر خلال حديثه في مؤتمر مجلس الشؤون الخارجية الأميركي (كونا)

الإبراهيم: المؤتمر سمح بتصحيح المفاهيم الخاطئة حول المناخ الاستثماري بالكويت

الزهير: الكويت شهدت تطورات إيجابية عززت مكانتها كوجهة استثمارية

وقال انه ركز في كلمته امام المؤتمر على أن هناك حرصا كويتيا لتنويع مصادر الدخل الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل للمواطنين والعمل على تدريبهم وبناء قدراتهم الى جانب دعم الموردين والمنتجين المحليين وتشجيع دور القطاع الخاص ولاسيما ما يتعلق بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف ان من بين محفزات الاستثمار في الكويت كذلك الاعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات ومنح حق الملكية الكاملة للمستثمر الأجنبي بمعدل 100٪، اضافة الى إعفاء جزئي أو كلي عن الرسوم الضريبية الخاصة بالمعدات والمواد الخام وكذلك حماية حقوق الملكية.

واكد انه في مقابل ذلك فان حركة نقل رؤوس أموال المستثمرين الأجانب وأرباحهم مضمونة.

من جانبه، قال المستشار الاقتصادي بالديوان الأميري د.يوسف الابراهيم ان المؤتمر يعد فرصة ممتازة لتسليط الضوء على اقتصاد الكويت.

وأوضح ان حلقات النقاش والفعاليات الجانبية التي تخللها المؤتمر سمحت لممثلي الكويت بتصحيح المفاهيم الخاطئة حول الفرص والمناخ الاستثماري في البلاد.

وأشار الى ان الممثلين عرضوا التحديات الاقتصادية التي تواجه الكويت وجهود الحكومة لمواجهتها وحلها.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة د.محمد الزهير احد ممثلي الكويت في المؤتمر ان «الهدف الرئيسي من المشاركة في المؤتمر تطوير وتسهيل الفرص التجارية للمستثمرين الاجانب».

وبين أن الصندوق يهدف الى بناء نظم بيئية شاملة وتعاونية ومبتكرة ليس فقط للسكان المحليين ولكن أيضا للمستثمرين الأجانب لوضع حجر الأساس للفرص الاقتصادية في الكويت.

تحليل

الصين وحدها قد تضع العالم أمام خطر الوقوع في أزمة اقتصادية

هل يواجه الاقتصاد العالمي خطراً بسبب ارتفاع الديون؟

مازالت العناوين الرئيسية للصحف والمقالات تحذر من خطر الديون الخاصة، والتي أشار بعضها مؤخرا إلى مستويات الديون المفرطة التي قد تضع العالم أمام خطر الوقوع في أزمة اقتصادية كبيرة. وبحسب تقرير لـ «بلومبيرغ»، فإن هذا القلق الكبير من الديون الخاصة مبالغ فيه، مع استثناء الصين، أما غير الحالة الصينية فلا يمثل الدين الخاص مصدراً كبيراً للقلق في الوقت الراهن، فمستويات الدين الخاص لديها وتحديدا ديون الشركات تزايدت وبسرعة كبيرة للغاية في السنوات الأخيرة، لكن الأكثر إثارة للقلق هو نوعية الائتمان التي تنذر بركود مرتقب في البلاد. والتزايد السريع للدين يشير إلى انهيار فقاعة الأصول الصينية، خصوصا في سوق العقارات، وهو ما يمكن أن يكون أثره عنيفا على اقتصاد البلاد كما أنه قد يمتد لدول أخرى. ووفقا لـ «بلومبيرغ»، تكمن المشكلة الحقيقية في أن الاقتصاد يجب ألا يتماشى مع حدس الحياة العامة التي تطورت عبر الزمن، خاصة أن التمويل الشخصي يختلف عن الاقتصاد الكلي.

وتشير الدراسات إلى أن الانهيارات المالية تتبع ارتفاعا كبيرا في مستويات الائتمان، وخبراء الاقتصاد لديهم نظريات كثيرة حول صحة ذلك، وكي يمكن الحديث عن موعد حدوث الركود المقبل، فإن نوعية الديون هي الأكثر أهمية من كميتها.

وتوصل الاقتصاديون الذي يتنبؤون بوقوع الركود إلى أن مؤشرات الديون المعدمة مثل مدى الانتشار ونسبة الديون ذات العائد المرتفع، تساعد في التنبؤ بقدوم الركود، لكن مستويات الديون نفسها لا تعطي بيانات إضافية.

ادعاءات خاطئة

وخارج الأوساط الأكاديمية، يقدم المحللون بكل بساطة الرسم البياني الذي يوضح ارتفاع مستويات الديون، وهو ما تكرر مؤخراً في كثير من الأحيان عبر الموضوعات المنشورة.

واستخدمت بعض الرسوم البيانية حول نسب الدين للناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وتبين أن بعضها يعود أصله لقبل 60 عاما أو أكثر، واستخدم في أحد الموضوعات رسم بياني يعود إلى العام 1740.

ومع ذلك، إذا كان هناك اتجاه حقيقي لاستمرار ارتفاع الدين على مدار 3 قرون، فهنا يجب الحذر قليلا، لكن لايزال غير معروف مدى إمكانية دفع العالم لهذا الاتجاه.

والسؤال الحقيقي الآن هو كم حجم الدين الذي يمكن وصفه بـ«أكثر من اللازم»؟ هل هو 200٪ من الناتج المحلي الإجمالي؟ فماذا عن 300٪؟ لا أحد يعرف إجابة واضحة حتى لآن.

وحافظت الدول على الحجم المتزايد لديونها منذ بداية العصر الحديث، وتبدو مستويات الديون قبل قرن منخفضة للغاية وداخل نطاق الأمان بالنسبة لما وصلت إليه الآن، وبعد مائة عام ستبدو مستويات الديون الحالية أكثر أمانا.

ويدعي الكثيرون أن التزايد قصير المدى في الائتمان بشكل سريع يمثل خطرا حقيقيا، لكن اتجاهات الديون قصيرة الأجل انخفضت قليلا لدى أغلب الاقتصادات الكبرى مؤخرا. وشهد معظم الاقتصادات المتقدمة وكذلك العالم بأسره تغيرا طفيفا في مستويات الديون الخاصة منذ بداية الأزمة المالية، وبشكل آخر، حتى لو كانت زيادة مستويات الائتمان قصير المدى تشكل تهديدا فهو لم يحدث بأي من البلدان، في حين أنه يوجد عدد قليل من الأسباب الوجيهة التي تدعو للقلق بشأن الديون، فإن وجود خطر يعد ادعاء مبالغا فيه.

«الفيدرالي» يتجاهل فقاعات السوق وأميركا تتجه إلى ركود موحش

تحاول رئيسة الاحتياطي الفيدرالي «جانيت يلين» الحفاظ دوما على تقاليد سلفيها، «آلان جرينسبان» و«بن برنانكي»، بإظهار أنها على قدم المساواة في عدم الالتفات إلى الفقاعات التي تتسبب فيها البنوك المركزية بأسواق السندات والأسهم.

وخلال مؤتمرها الصحافي في سبتمبر، تشبثت «يلين» باعتقادها الخاطئ أنه لا يمكن معرفة ما إذا كانت هناك فقاعة إلا بعد أن تنفجر، بحسب تقرير لـ «سي إن بي سي».

وحتى الآن، تبدو «يلين» مستعدة لاستئناف رفع معدلات الفائدة، لكن هذا قد ينجم عنه استقرار منحنى الفائدة والدخول في ركود موحش مع انخفاض قد يصل إلى 50٪ بأسعار الأسهم.

وهذه الغمامة على أعين «يلين» جعلتها تتجاهل الكثير من الأمور وأصبحت قدرتها على ملاحظة الاختلالات بالسوق دون طائل، ما دفعها للقول بأن «أسعار الأصول تتماشى مع المعايير التاريخية».

والسؤال هنا: هل يمكن حقا أن تكون المرأة التي تقود الفيدرالي وتتحكم في تكلفة الأموال التي تعد من المؤشرات الاقتصادية الأكثر أهمية، غير مدركة أن سوق المال بلغ مستوى تاريخيا من القيم المبالغ فيها؟

ويضيف التقرير أن نسب متوسط السعر للأرباح والسعر للمبيعات وإجمالي القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تظهر أن فقاعة سوق الأسهم بعيدة تماما عن الواقع الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى.

على سبيل المثال، بلغت القيمة السوقية للأسهم إلى حجم الاقتصاد 70٪ أكثر من المستوى المحقق خلال الفترة من عام 1975 إلى 1990.

وبلغت نسبة السعر إلى الأرباح بمؤشر «إس آند بي 500» حاليا 25٪، بينما المتوسط التاريخي هو 15٪ فقط.

والأمر هنا نادر الحدوث في ظل تراجع الأرباح لستة فصول متتالية، مع توقعات بهبوط الأرباح بنسبة 2,3٪ على مدار العام، وهذا باستثناء انخفاض الدولار بنسبة 4٪ خلال 2016.

ويضاف لكل هذا، أن تهور «يلين» في طباعة المال أدى إلى زيادة ضخمة في ديون الشركات، وكل ما عليها فعله لترى هذه الفقاعة أن تنظر إلى بيانات الاحتياطي الفيدرالي الذي تترأسه.

كما ارتفعت أيضا ديون الأسر في الولايات المتحدة، حيث وصلت إلى 14,3 تريليون دولار، وهو الدافع وراء تخفيض أسعار الفائدة الذي انتشر في كافة أنحاء العالم.

ويقول التقرير إن فقاعة ديون الشركات لا تقتصر على الولايات المتحدة، فقد نمت ديون الشركات في الأسواق الناشئة إلى 25 تريليون دولار أي 104٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة، ومقارنة بـ 57٪ نهاية عام 2008.

وارتفع إصدار الديون العالمية بمقدار 5,02 تريليونات دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وفقا لـ «ديلوجيك» أي أنها في طريقها لتحطيم الرقم القياسي المحقق عام 2006 عند 6,6 تريليونات دولار.

تسبب سخاء البنوك المركزية في ارتفاع ديون الحكومات والأسر والشركات، لكن حتى الآن «يلين» لا ترى أن هناك خطبا ما يستحق البت فيه.

كما أن هناك 13 تريليون دولار من الديون السيادية السويسرية والألمانية التي تتداول وفق عوائد سلبية، تمثل فقاعة صارخة يجب أن تدفع «يلين» لإزاحة الغمامة عن أعينها.

وللمرة الأولى في تاريخ الاقتصادات تحصل الشركات والحكومات على الأموال مقابل اقتراضها، وهو نتاج 96 شهرا من القروض المجانية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وزيادة معدل طباعة النقود بواقع 200 مليار دولار شهريا. وعواقب هذه الإجراءات التي تحدث للمرة الأولى على الإطلاق ستكون مستويات قياسية لأسعار السندات والأسهم والعقارات في آن واحد.

والمشكلة تتركز في أنه لا يمكن الهروب من هذه الفقاعات دون التضحية بالانتعاش الاقتصادي الزائف، بينما أشارت «يلين» إلى أن شراء أسهم وديون الشركات قد يكون اتجاها للفيدرالي أثناء أي انكماش مقبل.

تهور «يلين» في طباعة المال أدى لزيادة ضخمة في ديون الشركات

ارتفاع ديون الأسر في الولايات المتحدة إلى 14 تريليون دولار

5 تريليونات دولار ارتفاع إصدار الديون العالمية خلال 9 أشهر

152 تريليون دولار ديون العالم

واشنطن ـ رويترز: قال صندوق النقد الدولي إن العالم يسبح في ديون حجمها 152 تريليون دولار، لكن ذلك المستوى القياسي لم يمنع المؤسسة من تشجيع بعض الدول على زيادة الإنفاق لتعزيز النمو. وقال صندوق النقد في تقرير إن الديون العالمية العامة والخاصة بلغت 225٪ من الناتج الاقتصادي العالمي العام الماضي ارتفاعا من حوالي 200٪ في 2002.

وأوضح الصندوق أن حوالي ثلثي إجمالي 2015 أي نحو 100 مليار دولار مستحق على مقترضين من القطاع الخاص، مشيرا إلى أن تنامي الدين الخاص عادة ما يفضي إلى الأزمات المالية.

مستثمرو الخليج يستكشفون فرصاً في أفريقيا

استعرض تقرير صادر عن شركة «ماكينزي آند كو»، أحدث فرص الاستثمار في افريقيا والذي أشار الى أن إنفاق المستهلكين والشركات في أفريقيا يبلغ اليوم 4 تريليونات دولار سنويا، علما أن هذا الإنفاق يتنامى بوتيرة متسارعة. ورجح التقرير أيضا أن يرتفع استهلاك الأسر بمعدل 3,8٪ سنويا ليبلغ إجمالي الاستهلاك 2,1 تريليون دولار بحلول عام 2025. إضافة إلى ذلك، توقع التقرير أن تتمكن أفريقيا من زيادة إنتاجها الصناعي بواقع الضعف تقريبا، لتبلغ قيمته 930 مليار دولار بحلول عام 2025، مقارنة مع 500 مليار دولار الحالية، على أن يقترن ذلك مع اتخاذ بلدان القارة لإجراءات حاسمة تدعم توفير بيئة أفضل لجهات التصنيع. وقال المشاركون في مؤتمر «فرص الاستثمار في أفريقيا تحقيق إمكانات أفريقيا الاقتصادية» والذي عقد في دبي بمشاركة خليجية موسعة، تحت شعار «مد الجسور مع منطقة الخليج»: «ان افريقيا اليوم تتمتع بكامل الإمكانيات التي تمكنها من الانطلاق نحو آفاق اقتصادية جديدة.

فاو: أسعار الغذاء لأعلى مستوى في 18 شهراً

رويترز: قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أمس إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في سبتمبر لأعلى مستوى لها منذ مارس 2015 يقودها السكر.

وسجل مؤشر فاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر 170,9 نقطة في سبتمبر بارتفاع 2,9٪ عن الشهر السابق. وبلغ ارتفاع المؤشر نحو 10٪ مقارنة بسبتمبر من العام الماضي.

ورفعت فاو توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي في موسم 2016ـ2017 إلى 2,569 مليار طن بزيادة 3 ملايين طن عن التوقعات السابقة.